ECES
المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center
for Economic Studies

عدسة اقتصادية

العدد 14

14 يونيو 2026

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

هل تعكس أزمات السحب النقدي الموسمية نقصا في السيولة في مصر؟

لماذا نتناول هذه القضية الآن؟

خلال عطلتي عيد الاضحى وعيد الفطر الأخيرة، أثارت التقارير عن نفاد النقد في بعض ماكينات الصراف الآلي مخاوف عامة بشأن توافر السيولة في الاقتصاد المصري؛ وفسر كثيرون ذلك على أنه مؤشر على محدودية النقد داخل النظام المالي.

وقد تبدو هذه المخاوف منطقية للوهلة الأولى، إلا أنها تأتي في وقت يشهد فيه القطاع المالي المصري توسعًا متسارعا في المدفوعات الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية؛ حيث يتم تنفيذ نسبة متزايدة من المعاملات اليومية عبر التحويلات البنكية والمحافظ الإلكترونية ومنصات الدفع الفوري مثل "إنستاباي"، مما يتيح حركة الأموال داخل الجهاز المصرفي دون الحاجة إلى تداول فعلي للنقد. ولكن غالبا ماتتزامن فترات الضغط على السحب النقدي مع العطلات الرسمية الطويلة، حيث يرتفع الطلب على النقد بصورة استثنائية، بينما تصبح عمليات تغذية ماكينات الصراف الآلي وإعادة توزيع النقد أكثر صعوبة نتيجة توقف جزء من العمليات المصرفية المعتادة خلال الإجازات. ومن ثم، فإن نفاد النقد في بعض الماكينات خلال هذه الفترات قد يعكس تحديات مرتبطة بتوقيت توزيع النقد وإدارته أكثر مما يعكس نقصا في السيولة داخل الجهاز المصرفي نفسه.

ولذلك تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في الوقت الراهن؛ فإذا كانت نسبة متزايدة من النشاط الاقتصادي تتم عبر القنوات الرقمية، ومعظم الأموال لا تزال داخل الجهاز المصرفي، فلماذا تتكرر الضغوط على السحب النقدي خلال المواسم والأعياد؟

ما هي السيولة: أين توجد الأموال؟

للإجابة عن هذا السؤال، يجب أولاً فهم المقصود بالسيولة، وكيفية توزيع الأموال بين النقد والودائع المصرفية، وتطور هيكل السيولة في مصر بمرور الوقت.

السيولة لا تعني النقد المتداول فقط، بل تشمل أيضا الأموال في الجهاز المصرفي ككل. ولقياس السيولة يستخدم الاقتصاديون مفاهيم المعروض النقدي مثل المعروض النقدي بمفهومه الضيق (M1) ويشمل النقد المتداول بين الجمهور والودائع الجارية ويمثل أكثر أشكال النقود سيولة، والمعروض النقدي بمفهومه الواسع أو ما يعرف بالسيولة المحلية (M2) ويشمل M1 بالإضافة إلى الودائع الإدخارية الخاصة لدى المصارف التجارية والودائع الزمنية (الودائع بأجل)والودائع بالعملة الأجنبية داخل الجهاز المصرفي، وينبغي فهم هذه المقاييس لتحديد ما إذا كانت الضغوط على السحب النقدي تعكس نقصا حقيقيا في السيولة أم أنها مجرد تحول بين النقد والودائع المصرفية.

تزايد المعروض النقدي في مصر بشكل ملحوظ خلال السنوات الست الماضية؛ حيث ارتفعت السيولة المحلية الإجمالية (M2) من 4.76 تريليون جنيه في سبتمبر 2020 إلى 15.1 تريليون جنيه في مارس 2026، أي بأكثر من ثلاثة أضعاف. وفي الوقت نفسه ارتفع المعروض النقدي بمفهومه الضيق (M1) من 1.13 تريليون جنيه إلى 4.19 تريليون جنيه، بينما ارتفع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من 0.61 تريليون جنيه إلى 1.58 تريليون جنيه. ويعكس ذلك نموًا مستمرًا في السيولة المحلية مدعومًا بزيادة الودائع المصرفية، والتوسع الائتماني، ونمو النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تأثيرات إعادة تقييم الأصول والودائع المقومة بالعملات الأجنبية خلال بعض الفترات (الشكل 1).

الشكل (1): تطور المعروض النقدي بمفهوميه الضيق والواسع والنقد المتداول خارج الجهاز المصرفي[1]، (2020-2026)

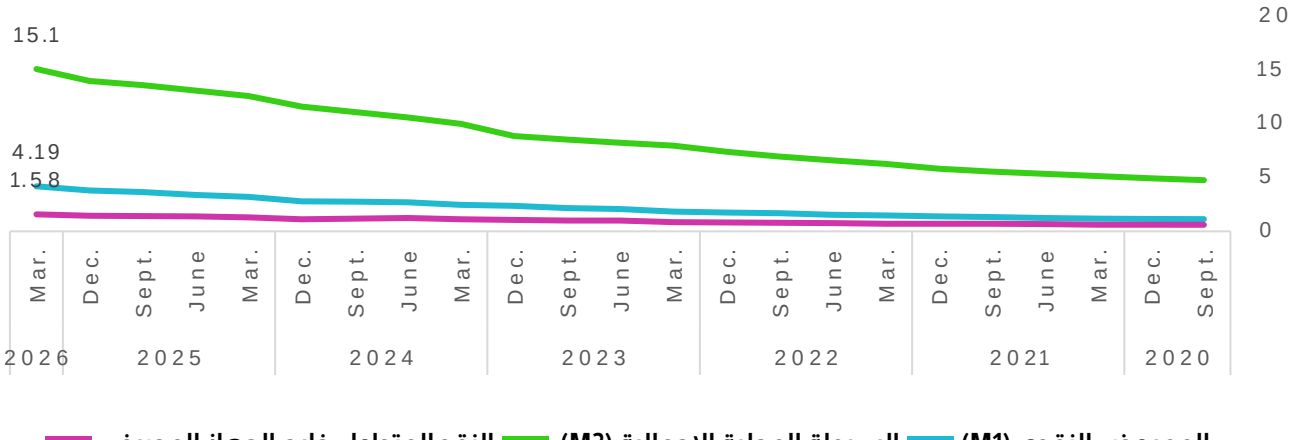

المصدر: البنك المركزى المصرى

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم النقد المتداول، إلا أن نسبته من إجمالي المعروض النقدي ظلت مستقرة بشكل ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة؛ حيث تراوحت بين 10% و13% من إجمالي السيولة المحلية (M2) (الشكل 2)، قبل أن تستقر عند نحو 10% في الربع الأول من عام 2026. مما يشير إلى أن التوسع

[1] النقد المتداول خارج البنوك يشمل الأوراق النقدية والعملات المعدنية المحتفظ بها لدى الأفراد والشركات خارج الجهاز المصرفي، ولا يشمل النقد المحتفظ به لدى البنوك التجارية أو البنك المركزي.

في السيولة داخل الاقتصاد المصري لم يكن ناتجًا عن زيادة الاعتماد على النقد، بل جاء بالتوازي مع زيادة مماثلة في الودائع المصرفية. ونتيجة لذلك ظل التوازن العام بين النقد والودائع دون تغيرات جوهرية رغم النمو الكبير في حجم المعروض النقدي.

الشكل (2): النقد المتداول خارج البنوك كنسبة من إجمالي السيولة المحلية (M2)

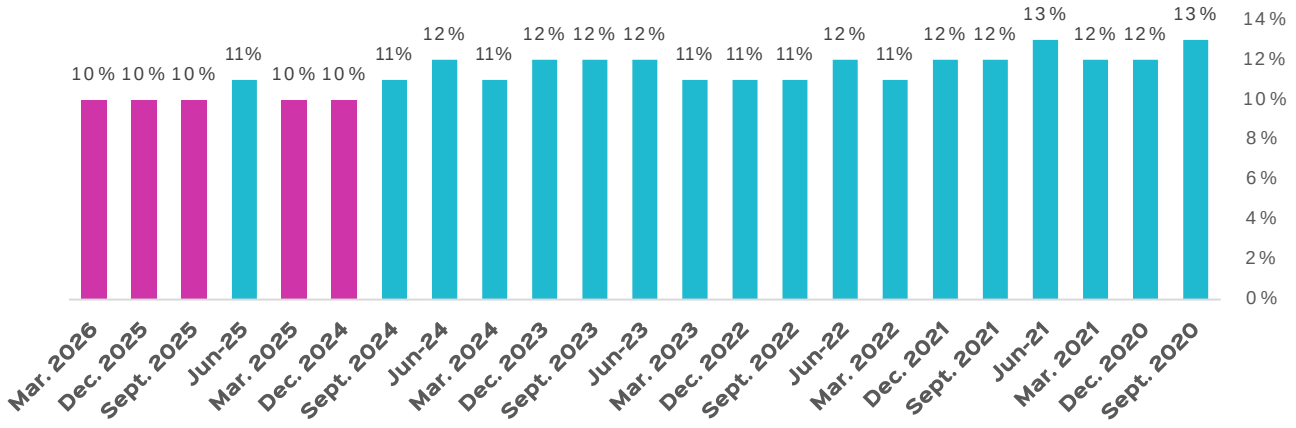

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا الى بيانات البنك المركزى المصرى.

ماذا يحدث الان؟

في مارس 2026، بلغت السيولة المحلية الإجمالية (M2) نحو 15.1 تريليون جنيه، وهو أعلى مستوى مسجل على الإطلاق. وسجل المعروض النقدي بمفهومه الضيق (M1) نحو 4.19 تريليون جنيه (27.8% من إجمالي السيولة المحلية M2)، بينما بلغ النقد المتداول خارج البنوك 1.58 تريليون جنيه، بما يعادل 10.5% فقط من إجمالي السيولة. وتؤكد هذه الأرقام أن الغالبية العظمى من السيولة لا تزال داخل الجهاز المصرفي وغير متداولة في صورة نقد (الجدول 1).

الجدول (1): هيكل السيولة المحلية في مصر – مارس 2026

المكوّن	القيمة (تريليون جنيه)	النسبة من إجمالي السيولة المحلية (M2)	ملاحظات
إجمالي السيولة المحلية(M2)	15.1	%100	أعلى مستوى مسجل تاريخيًا
المعروض النقدي بمفهومه الضيق (M1)- النقد المتداول والودائع الجارية	4.19	%27.8	أموال متاحة للاستخدام والإنفاق الفوري
النقد المتداول خارج البنوك	1.58	%10.5	النقد المحتفظ به لدى الأفراد والشركات
القاعدة النقدية(M0)	2.46	—	الأساس الذي تقوم عليه عملية خلق النقود

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا الى بيانات البنك المركزى المصرى.

يشير الجدول السابق إلى كيفية توزيع السيولة بين النقد والودائع المصرفية، وما تعكسه من دلالات تتعلق بالطلب على النقد؛ فالضغوط التي شهدتها بعض ماكينات الصراف الآلي خلال موسم عيد الأضحى لا تعكس بالضرورة وجود نقص في السيولة، وإنما ترتبط بدرجة أكبر بارتفاع مؤقت في الطلب على النقد نتيجة زيادة الإنفاق الموسمي، وتوزيع العيديات، وصرف الرواتب والمعاشات، بالتزامن مع تحديات تتعلق بإعادة تغذية بعض ماكينات الصراف الآلي خلال فترة الإجازة الممتدة. ومن ثم، فإن مثل هذه الحالات ترتبط في الأساس بتوقيت توزيع السيولة وإدارتها أكثر من ارتباطها بحجم السيولة المتاحة داخل الجهاز المصرفي. كما تعكس هذه الظاهرة استمرار الاعتماد على النقد في العديد من المعاملات اليومية داخل المجتمع المصري؛ فعلى الرغم من التوسع السريع في خدمات الدفع الإلكتروني خلال السنوات الأخيرة، لا يزال التحول نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد يتطلب مزيدًا من الجهود لتعزيز استخدام أدوات الدفع الرقمية وتوسيع نطاق الاعتماد عليها[2].

وفي نفس الوقت، استمرار نمو المعروض النقدي يعني أن حجم النقد اللازم لدعم النشاط الاقتصادي يزداد بشكل طبيعي، حتى مع استقرار نسبة النقد من إجمالي السيولة. ويعني ذلك أن البنية التحتية المسؤولة عن توزيع النقد، بما في ذلك ماكينات الصراف الآلي وشبكات نقل الأموال وأنظمة إدارة السيولة، تحتاج إلى التوسع بالتوازي مع نمو الاقتصاد.

الخلاصة

شهد المعروض النقدي في مصر توسعًا كبيرًا خلال السنوات الأخيرة، وسجل بمفهوميه الضيق والواسع والنقد المتداول مستويات قياسية. إلا أنه، ورغم زيادة النقد لدى الأفراد والشركات، ظلت حصته من إجمالي السيولة مستقرة إلى حد كبير، ما يشير إلى أن معظم السيولة لا تزال داخل الجهاز المصرفي.

وتشير النتائج إلى أن الضغوط المؤقتة التي تشهدها ماكينات الصراف الآلي خلال المواسم لا تعكس نقصًا في السيولة، بل تعكس زيادة قصيرة الأجل في الطلب على النقد داخل اقتصاد نما فيه المعروض النقدي بشكل كبير بمرور الوقت.

ومع استمرار توسع السيولة، من المرجح أن يرتفع الطلب الموسمي على النقد أيضًا، وهو ما يبرز أهمية تطوير قنوات توزيع النقد بما يتواكب مع الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد.

[2] التحول نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على النقد يحتاج إلى دراسة مستقلة تبحث سبل تعزيز المدفوعات الرقمية والحد من الاعتماد على النقد في المعاملات اليومية.